

Distr.: General
29 March 2010
Arabic
Original: French

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بينكي (ليتوانيا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتها

البند ٦٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير*

* قررت اللجنة النظر في البندين معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيعة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

١ - السيدة كانغ كيونغ - وا (نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان): قرأت البيان الذي أدلى به السيد سينغويتا، رئيس ومقرر الفريق العامل المعني بالحقوق في التنمية، بخصوص تقرير الفريق العامل عن أعمال دورته العاشرة. وأشار الرئيس والمقرر بصفة خاصة إلى قيام الفريق العامل في عام ٢٠٠٤ بإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالحقوق في التنمية، وإلى القيام في عام ٢٠٠٦ باعتماد قائمة أولية للمعايير التي تسمح بتقييم الشراكات العالمية التي من شأنها أن تعزز هذا الحق والتي ترمي إلى تحسين الفاعلية، وإلى القيام في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي بوضع خارطة طريق وخطة عمل لفرقة العمل.

٢ - وأشار الرئيس والمقرر فيما بعد إلى توصيتين رئيسيتين وجههما الفريق العامل إلى فرقة العمل في أعقاب دورته العاشرة: أولاً، وضع قائمة جديدة للمعايير تتضمن معايير فرعية تنفيذية تسهل في نهاية المطاف وضع مجموعة من التوجيهات في هذا الصدد؛ وثانياً، تطبيق هذه المعايير والمعايير الفرعية على جوانب أخرى للحقوق في التنمية مثل الجوانب التي يتناولها الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - وأوصى الفريق العامل أيضاً، في جملة أمور، فرقة العمل، لتساعده على تطبيق هاتين التوصيتين، بالاستفادة من مشورة الخبراء والتجربة التي اكتسبتها البلدان التي عملت على تعزيز الحق في التنمية؛ ومواصلة دراسة الشراكات المتعلقة بمسألتَي نقل التكنولوجيا وتخفيف عبء الديون؛

والاهتمام بمسائل أخرى تتعلق بالحقوق في التنمية مثل الفقر أو الجوع أو تغير المناخ أو الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

٤ - وفي الختام، يشير الرئيس والمقرر إلى أن مجلس حقوق الإنسان اعتمد توصيات الفريق العامل الواردة في قراره ٢٣/١٢.

٥ - السيد خان (سكرتير اللجنة): أعلن، في معرض إشارته إلى أن رئيس الجمعية العامة أوضح أنه سوف يتم دراسة تقرير مجلس حقوق الإنسان عن أعمال دورته الثانية عشرة العادية في جلسة عامة، إلغاء جلسة اليوم التالي ولذلك يدعو اللجنة إلى إنهاء دراسة المسائل الجارية غدا مساء.

٦ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اعتماد التعديلات التي تم إدخالها على برنامج العمل.

٧ - وقد تقرر ذلك.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/64/487 و CONF.211/8)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/64/295 و A/64/18)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (A/64/271 و A/64/309 و A/64/487 و CONF.211/8)

البند ٦٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (A/64/311 و A/64/360)

٨ - السيدة كانغ كيونغ - وا (نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان): ذكرت الخطوط العريضة للتقريرين اللذين تعرضهما في إطار البند ٦٧ (ب). الأول وهو تقرير الأمين

وما يتصل بذلك من تعصب): ذكر بإيجاز، وهو يعرض تقريره (A/64/271)، عن الأنشطة التي قام بها خلال السنة المنصرمة، وأشار إلى الزيارات التي قام بها لألمانيا والإمارات العربية المتحدة، وإلى مختلف الاجتماعات التي شارك فيها والمسائل المواضيعية التي عالجها. وفيما يتعلق بالتمييز العنصري، رحّب بالأعمال التي اضطلعت بها في الآونة الأخيرة الأمم المتحدة عن التمييز على أساس النسب والعمل. ورحّب أيضا في هذا الصدد بمشروع المبادئ والتوجيهات الرامية إلى القضاء على التمييز الطائفي الطبقي المعروض في أيلول/سبتمبر في جنيف، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والذي وافقت عليه في جملة أمور الحكومة النيبالية، ويناشد الدول الانضمام إلى هذه الوثيقة.

١٢ - وفيما يتعلق بحالة الروما، أشار المقرر الخاص إلى البلاغ الصحفي الذي نشره بالاشتراك مع الخبرة المستقلة المعنية بمسائل الأقليات، وكرر تأكيد النداء الذي وجهه إلى الحكومات، لكي تتصدى لجذور الشر ومكافحة مظاهر العنف الذي يمارس ضد الروما في أوروبا.

١٣ - وعند التطرق إلى مسألة التحريض على الكراهية العنصرية أو الدينية، أشار إلى التقرير الذي عالج مظاهر تشويه صورة الأديان وبخاصة ما لظاهرة كراهية الإسلام من آثار خطيرة على تمتع المؤمنين بجميع حقوقهم (A/HRC/12/38)، وكان قد عرض هذا التقرير مؤخرا على مجلس حقوق الإنسان، وأشار إلى أنه خلال التداول مع الدول الأعضاء، إذ لاحظ أن الجدل حول المصطلحات المتعلقة بمفهوم "تشويه صورة الأديان" و "التحريض على الكراهية العنصرية والدينية" يخفي مشاكل حقيقية، أوصى بالاعتماد على المعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان.

١٤ - وإذ أشار بإيجاز أكبر إلى المشاكل المترابطة المتعلقة بالعنصرية والفقر، أعاد المقرر الخاص التأكيد على ضرورة

العام (A/64/309) يتضمن المعلومات التي قدمتها تسع دول أعضاء و ١٢ هيئة مختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، حول الأنشطة الجديدة التي تم القيام بها لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي المنعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ودور مختلف الآليات وصكوك الأمم المتحدة التي من شأنها أن تسهّل هذا التنفيذ.

٩ - والتقرير الثاني، وهو تقرير مؤتمر ديربان الاستعراضي (A/CONF.211/8)، تقرير إجرائي. وتؤكد نائب المفوض السامي أن المؤتمر الاستعراضي سمح بإحراز تقدم ملموس وحقيقي في كفاح المجتمع الدولي ضد التمييز، ونقله نقلة نوعية. وتشير إلى أن المفوض السامي أنشأ في أعقاب المؤتمر الاستعراضي فرقة عمل مشتركة بين الشعب معنية بأعمال متابعة المسألة واقترحت فرقة العمل برنامجا لمكافحة العنصرية والتعصب. وتعتمد نائب المفوض السامي على الجمعية العامة لمنح المفوضية الموارد التكميلية التي تحتاج إليها لتلبية الاحتياجات الجديدة الناشئة عن المؤتمر الاستعراضي. وتؤكد ضرورة قيام الجمعية العامة باعتماد التقرير لمنح صفة قانونية إلى الوثيقة الختامية وللعمل على أخذ آثاره المالية في الاعتبار على النحو الواجب.

١٠ - وأخيرا، عرضت تقرير الأمين العام (A/64/360) في إطار البند ٦٨ من جدول الأعمال، ووجهت النظر إلى النتائج والتوصيات الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق الرفيعة المستوى بشأن بيت حانون (A/HRC/9/26)، وإلى التدابير التي يعتزم مجلس حقوق الإنسان اتخاذها لمتابعة المسألة، وذكرت بالمناسبة الملاحظات الختامية التي وضعتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١١ - السيد مويغاي (المقرر الخاص المعني بأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب

١٧ - السيد راستام (ماليزيا): أشار، متحدثا بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى الأهمية التي تعلقها هذه الدول على ولاية المقرر الخاص الذي يركز على إحدى أكثر المشاكل خطورة في مجال حقوق الإنسان في الوقت الراهن، وقال إنه يرحب بالحوار المنتظم الذي تجريه هذه الدول معه في هذا الموضوع. ومن خلال التركيز على الظاهرة الحديثة العهد المتعلقة بتشويه صورة الأديان، الأمر الذي يقوض الأساس الديمقراطي والمتعدد الثقافات للعديد من المجتمعات، أكد أن القرارات التي اقترحتها منظمة المؤتمر الإسلامي حول هذا الموضوع واعتمد بعضها مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، تدعو إلى احترام جميع الديانات والمعتقدات. وإشارة إلى قرار الجمعية العامة الأخير حول هذه المسألة (A/RES/63/171)، قال إنه يأسف لأن تقرير المقرر الخاص يبرز بشكل وجيز العلاقة بين تشويه صورة الأديان والزيادة المفاجئة في التحريض والتعصب والكراهية، في حين أن هناك أمثلة كثيرة على ذلك. وإذ أشار إلى أن التمييز على أساس الدين مرتبط بصفة عامة بانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، يطلب من المقرر الخاص أن يعرض رأيه في الأعمال التي تضطلع بها في هذا الصدد اللجنة المختصة المعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

١٨ - السيدة ليو غويمينغ (الصين): شددت على أهمية مؤتمر ديربان الاستعراضي في المكافحة التي يضطلع بها المجتمع الدولي ضد العنصرية منذ عام ٢٠٠١، وأكدت أن متابعة الموضوع تنسم بأهمية أكبر. وسألت المقرر الخاص كيف يمكن التأكد من أن الدول تقوم بأعمال متابعة الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي وتفي بالتزاماتها من خلال اتخاذ تدابير ملموسة. وفي معرض إشارتها إلى اهتمام المقرر الخاص بمواضيع الكراهية العنصرية والدينية، وكراهية الإسلام، وتشويه صورة الأديان منذ تقريره الأخير، دعت إلى تقديم

جمع بيانات مصنفة بحسب الانتماء العرقي، وكرر تأكيد توصيته المتعلقة بحث الدول على أن تنظر بجدية في سبل تحقيق ذلك بدلا من النظر في ضرورة أو عدم ضرورة القيام بذلك. وفيما يتعلق بالإبادة الجماعية، شدد على أهمية نظم الإنذار المبكر، ودعا إلى تجنب ظهور أي مشكلة جديدة تسببها الزيارات القطرية والتقارير والرسائل التي تنطوي على ادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان.

١٥ - وقدم المقرر الخاص فيما بعد تقريره عن قرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٣ (A/64/235)، وكان قد أعدّه على أساس المعلومات التي قدمها عدد من الدول حول التدابير المتخذة لمكافحة الممارسات العنصرية والممارسات المتعلقة بكراهية الأجانب. وركز على مكافحة التطرف السياسي المتجسد بصفة خاصة في النازيين الجدد وحليقي الرؤوس. ويدعو في هذا الصدد الدول إلى احترام المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، غير أنه أكد على أن تقديم رد قانوني بشكل حصري أمر غير كافٍ لاستئصال العنصرية الراسخة في العقليات، وبالتالي دعا إلى استكمال ذلك، في جملة أمور، من خلال تدريب الموظفين والصحفيين، وإشراك الجميع - بما في ذلك الأشخاص المعرضون للتمييز - في عملية اتخاذ القرارات. وحث أيضا الدول الأطراف في الاتفاقية على أن تعترف باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري في دراسة الرسائل الفردية.

١٦ - وفي الختام، يوصي المقرر الخاص جميع البلدان بالاعتراف بوجود العنصرية داخل مجتمعاتها، وباعتماد تعريفات واسعة لمفاهيم العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب من أجل اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة مظاهرها الكثيرة.

٢٢ - وأضافت أن المقرر الخاص إذ أشار إلى أن احترام المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان تشكل أفضل وسيلة دفاعية ضد مظاهر العنصرية، وأن الدول ينبغي ألا تقتصر على اعتماد تدابير تشريعية مناسبة، بل التعاون أيضا مع المجتمع المدني، قالت إنها تود أن تعرف ما هي أفضل الممارسات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، قالت إن المقرر الخاص قد أكد على الترابط بين مختلف جوانب حقوق الإنسان ولذلك فإنها تريد أن تعرف إذا كان يعتزم المشاركة في اجتماعات أخرى مشتركة على غرار تلك الاجتماعات التي شارك فيها في مؤتمر ديربان الاستعراضي مع المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين والمعتقد والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

٢٣ - السيد عطية (مصر): قال إن ميل عدد من السياسيين ووسائل الإعلام إلى السخرية من بعض المعتقدات الدينية تحت ستار الحق في حرية التعبير يساهم في تغذية التحيز ضد بعض الطوائف الدينية. وأشار إلى أن مجموعة بلدان عدم الانحياز طلبت من المقرر الخاص خلال اجتماعها في ٣٠ أيلول/سبتمبر أن يدرج في تقاريره المقبلة مجمل الأعمال الفقهية التي تحظر مظاهر التمييز العنصري أو التهديدات التي تتعرض لها أماكن العبادة. وقال إنه يود أن يعرف إذا كان من الممكن أن يقع المرء ضحية تمييز مزدوج، أي تمييز على أساس العرق والدين أو أي عنصر آخر، وإذا كان التحريض على الكراهية يأخذ بالضرورة شكل أعمال عنف فورية، أو إذا كانت له آثار على المدى الطويل.

٢٤ - السيدة بيريز ألفاريز (كوبا): أعربت عن قلقها إزاء أعمال كراهية الأجانب التي يقع ضحيتها المهاجرون في البلدان المتقدمة. وترى أن هذه الأعمال تعزز التمييز العنصري في هذه البلدان وتشجع على تشويه صورة الإسلام لا سيما في وسائل الإعلام. وتذكر في هذا الصدد القوانين التي اعتمدها بعض بلدان الشمال ضد الإرهاب والهجرة.

النتائج التي توصل إليها، وطلبت منه أن يوضح ما يوصي به من أجل منع الهجمات القائمة على هذا الأساس.

١٩ - السيد ممدوح (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يرحب بالأعمال التي قامت بها في جنيف اللجنة المختصة المعنية بوضع معايير تكميلية ويرى أن هذه الأعمال ينبغي أن تكمل التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي في مؤتمر ديربان الاستعراضي. ويشدد على أهمية الحفاظ على سلامة ولاية المقرر الخاص التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان أثناء مراحل عملية وضعه تقاريره المقدمة إلى مختلف هيئات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، قال إنه يطلب من المقرر الخاص أن يوضح التدابير الوطنية والدولية التي يدعو إليها لكي لا يموت الزخم الذي أوجده المؤتمر الاستعراضي، وأن يقدم للدول توصيات بشأن ما يجب أن تفعله لكي تفي بالتزاماتها. وأخيرا، قال إنه يصبر على ضرورة الحرص على أن تقتصر مداولات اللجنة الخاصة على مسائل العنصرية أو على أهداف إعلان وخطة عمل ديربان والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، وفي هذا الصدد، يستفسر لدى المقرر الخاص عن ما يعتزم اتخاذه من إجراء إذا خرجت المسائل المطروحة عن نطاق ولاية اللجنة الخاصة.

٢٠ - السيد موغوري - مويتا (كينيا): قال إنه يعتبر أن حرية التعبير يمكن أن تشكل عائقا لقمع الأحزاب السياسية والحركات والجماعات المتطرفة، ويأسف لتقاعس بعض الدول في معالجة هذه المشكلة. وسأل المقرر الخاص كيف يمكن مكافحة هذه الجماعات وفي نفس الوقت احترام حرية التعبير، وكيف يمكن للمجتمع الدولي إزاء تفاقم هذه الظاهرة أن يحاسب المسؤولين عنها.

٢١ - السيدة مارتينسون (السويد): قالت، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، إن وفدها يرحب باعتزام المقرر الخاص التركيز بشكل أكبر على تحديد المؤشرات التي تنذر بالعنف.

ولايته، ولكنه يود أن يرى تطورا تدريجيا للقانون يستند إلى المبادئ القانونية الدولية المعترف بها.

٢٩ - وفيما يتعلق بتشويه صورة الأديان قال إنه مقتنع بأن نشر الأفكار التي تستهدف بعض الديانات هو شكل من أشكال التعصب، وعلى هذا الأساس، يتعين على المجتمع الدولي، بوصفه مجتمعا لحقوق الإنسان، أن يتدخل. بيد أنه أوضح أن هذه المشكلة يجب أن تعالج على أن توضع في الاعتبار المعايير الدولية القائمة. وإذا أريد وضع معايير تكميلية فيتعين احترام القواعد المعمول بها.

٣٠ - وفيما يتعلق بطرق تنفيذ توصيات مؤتمر ديربان الاستعراضي، الوثائق نفسها واضحة للغاية. ومع ذلك يود أن يوضح أنه لاحظ أن هناك، في معظم البلدان التي زارها، سوء فهم بل حتى إنكارا لوجود هذه الممارسات التمييزية. وإذا كانت هذه البلدان تريد أن تكافح بفاعلية ضد العنصرية وكرهية الأجانب فيجب أن تكون لديها فكرة واقعية عن حالتها، وأن تتخذ إجراءات من أسفل إلى أعلى عن طريق التعليم والاتصال والحوار.

٣١ - وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية المتطرفة، من الواضح أنها تتزايد، لا سيما في أوروبا، حيث يتم قبولها تحت ذريعة حرية التعبير. وإنها تشكل تهديدا خطيرا للديمقراطية والسلام، ويمكن أن تدوم مدة طويلة لأنها تتكون أساسا من الشباب.

٣٢ - وفيما يتعلق بحرية التعبير والحرية الدينية، قال إنه لا يعتقد أن هناك تعارضا بين الاثنين. فالأمر يتعلق بحقوق أساسية لا غنى عنها من أجل ممارسة الديمقراطية في مجتمعات حرة. ويتعين وضع إطار يتم فيه ممارسة حرية التعبير على أن توضع في الاعتبار الحرية الدينية وحقوق الأشخاص في التمتع بهذه الحرية ما دامت هذه الحرية لا تنتهك حرية الآخرين. وفي هذا الصدد، يوصي المقرر الخاص بالرجوع إلى الوثيقة

وتعرب عن أسفها لأن مجموعة من البلدان قد انسحبت من مؤتمر ديربان الاستعراضي وتستفسر عن العقوبات التي تعرقل مكافحة الكراهية العنصرية تجاه المهاجرين وتعرقل تنفيذ توصيات مؤتمر ديربان.

٢٥ - السيد بيني (الكرسي الرسولي): قال إن التمييز العنصري ليس سوى عدم احترام للإنسان، ويرحب بتركيز المقرر الخاص على حقوق الإنسان. ويؤكد ضرورة مواصلة الجهود المبذولة من خلال التعليم والتوعية من أجل تغيير العقلية والتوصل من خلال احترام الإنسان إلى احترام المعتقدات والأديان.

٢٦ - السيد فيمال (الهند): قال إن مفهوم "النسب" لا يشمل المفهوم "الطبقي العرقي" وإن حكومته ما زالت ترفض التوصية العامة رقم ٢٩ المتعلقة بالتمييز على أساس النسب لأنها تفتقر إلى الدقة وتتعارض مع اتفاقية فيينا المتعلقة بقانون المعاهدات. ويرى فده أن هذا الكلام مؤذ للغاية في إطار تاريخ الهند، لا سيما في إطار مكافحة غاندي التمييز العنصري في جنوب أفريقيا.

٢٧ - السيد تارار (باكستان): قال إنه يود أن يعرف كيف يمكن لكرهية الإسلام وتشويه صورة الأديان، وهما ظاهرتان يتزايد انتشارهما، أن تردا بين العلامات التي تنذر بالعنف التي ذكرها المقرر الخاص، وإذا كان لهما طابع اجتماعي أو أنهما مجرد مظهر من مظاهر حرية التعبير. ويود علاوة على ذلك أن يعرف كيف يمكن تطبيق توصيات مؤتمر ديربان الاستعراضي على أشكال التعصب الجديدة.

٢٨ - السيد مويغاي (المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب): يلاحظ، ردا على سؤال حول وضع معايير تكميلية، أن هذا السؤال يقع خارج نطاق

أعمالهم. وعليه يوفّر هذا المشروع آليات تسمح بالقيام على الصعيدين الوطني والدولي بأعمال متابعة ومراقبة أنشطة هذه الشركات، والإسراع في إجراء تحقيقات حول ادعاءات سوء المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونظرا لأن هذه الشركات تتركز في عدد قليل من البلدان، فمن المنطقي أن تشارك هذه البلدان في وضع مشروع الاتفاقية. وقد سبق لبلدان مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اتخاذ تدابير في هذا الصدد.

٣٨ - ولاحظ الفريق العامل، أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠٩، أن الحكومة الأمريكية قد اتخذت تدابير لكي لا تتكرر مأساة عام ٢٠٠٧ التي حدثت في بغداد، ويرحب الفريق بالقيام في الآونة الأخيرة باعتماد أحكام تشريعية وتنظيمية ترمي إلى تعزيز مراقبة الشركات العسكرية ومؤسسات الأمن الخاصة ووضعها موضع المساءلة. كما قدم الفريق العامل إلى السلطات قائمة بالتوصيات الأولية، وأبرز ضرورة عدم ترك انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها هذه الشركات أو موظفيها بدون عقاب.

٣٩ - وأثنى الفريق العامل، أثناء زيارته لأفغانستان في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، على الحكومة الأفغانية لوضعها ضوابط لشركات الأمن الخاصة الوطنية منها والدولية التي تعمل في البلد. ويتعين الآن على أفغانستان أن تحرص على تطبيق هذه الضوابط تطبيقا كاملا. واجتمع الفريق العامل في أفغانستان بممثلين عن عدة منظمات غير حكومية محلية ودولية أبلغته أن انتشار الحراس المسلحين الخاصين لا يولد شعورا بالأمن عند السكان الأفغان، بل بالعكس يخلق مناخا يسوده الخوف وانعدام الأمن.

٤٠ - وأضافت أن المملكة المتحدة بدأت مشاورات في جميع أنحاء البلد حول اقتراح قدمته الحكومة يرمي إلى اعتماد

الختامية للمؤتمر الذي انعقد في عام ٢٠٠٨ في جنيف تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٣٣ - وعلاوة على ذلك، يرى المقرر الخاص أنه يمكن أن يكون هناك تمييز بشئ الطرق، وأن أنواعا مختلفة من التمييز يمكن أن تعزز بعضها البعض.

٣٤ - وفيما يتعلق بالمسألة الطائفية، أوضح أنه إذا كنا نريد ألا تكون حقوق الإنسان مجرد قوقعة فارغة، فمن الضروري أن يكون جميع البشر متساوين.

٣٥ - وأخيرا، قال المقرر الخاص إنه يرحب بزيارته للإمارات العربية المتحدة وبالتعاون الذي لقيه، ويدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذو هذا البلد.

٣٦ - السيدة شاميم (رئيسة ومقررة الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير): أوضحت، أثناء عرض التقرير الثالث للفريق، أن مجلس حقوق الإنسان طلب من الفريق العامل أن يجري مشاورات واسعة النطاق من أجل وضع مشروع اتفاقية بشأن الشركات العسكرية ومؤسسات الأمن الخاصة. واعتمد الفريق العامل على المبادئ الأساسية التي كان قد وضعها بالإضافة إلى المعاهدات الأخيرة المتصلة بحقوق الإنسان، ووزع صيغة أولى للمشروع على حوالي ٢٥٠ خبيرا وجامعيا ومنظمة غير حكومية في كل أنحاء العالم، ملتصقا تعليقاتهم. ويعتزم تقديم المشروع المنقح إلى الدول الأعضاء في عام ٢٠١٠.

٣٧ - وأضافت أن الفريق العامل سوف يقدم في مشروع الاتفاقية هذه تعريفا للمهام الأساسية للدولة التي لا يمكن أن تستعين بمصادر خارجية للقيام بها، كما سيدعو الفريق الدول إلى وضع نظام لاعتماد الشهادات، ومنح التراخيص، ووضع ضوابط لأنشطة الشركات العسكرية ومؤسسات الأمن الخاصة وموظفيها، وإرغامهم على تحمل مسؤولية

٤٤ - ويرى الفريق العامل أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تبذل جهوداً موازية لجهود الفريق العامل من أجل وضع معايير أرقى وإنشاء آليات تحمي حقوق الإنسان، ويدعوها الفريق العامل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٤٥ - السيدة بيريز ألفاريز (كوبا): قالت إنها ترحب بمواصلة الفريق العامل عمل المقرر الخاص السابق وتكرر التأكيد على أهمية تعزيز الإطار القانوني المتعلق بالمرتزقة. فيتعين على جميع الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لإصدار تشريعات في هذا المجال. وتدين كوبا البلدان التي أبرمت اتفاقات تمنح حصانة قانونية للشركات العسكرية ومؤسسات الأمن الخاصة، وهي متمسكة بفكرة أن بعض المهام تقع بصفة حصرية على عاتق الدول ولا يمكن الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بها، لا سيما المشاركة المباشرة في الأعمال القتالية ومعاملة أسرى الحرب أو الإرهابيين. وبالنسبة لكوبا هناك صلة وثيقة بين الإرهاب والارتزاق، ويستحسن أن تقوم الدول الأعضاء بوضع آليات قانونية شفافة، بما في ذلك تسليم المذنبين. وفي هذا الصدد، يود الوفد الكوبي معرفة إذا كان لدى الفريق العامل معلومات تتصل بالإرهابي الكوبي الذي يعيش بحرية في الولايات المتحدة، والذي تتسم أعماله بالارتزاق، لا سيما تدمير طائرة كوبية أثناء تحليقها.

٤٦ - السيد فيني (سويسرا): يوصي كذلك بأن تقوم الشركات العسكرية ومؤسسات الأمن الخاصة بوضع مدونة سلوك تنطبق على مجال أنشطتها. وقال إنه يشكر السيدة شاميم على مشاركتها النشطة في المؤتمر الذي انعقد في نيون (سويسرا)، ويشجعها على مواصلة تعاونها مع بلده. وسألها عن الأساليب التي يعتزم الفريق العامل استخدامها من أجل تعزيز قبول مشروع الاتفاقية الدولية المتصلة بالشركات العسكرية ومؤسسات الأمن الخاصة على أوسع نطاق ممكن،

مجموعة من التدابير تهدف إلى تحسين معايير سلوك الشركات العسكرية ومؤسسات الأمن الخاصة على أرضها، وتعتمد في نفس الوقت على الانضباط الذاتي وتعزيز المعايير الدولية. وسوف تتعاون الحكومة كذلك من خلال الاستفادة من وثيقة مونترال والسعي إلى إنشاء معايير دولية تقبلها الشركات المعنية. وسوف تدعم المملكة المتحدة أيضاً إنشاء آلية لتقديم شكاوى تتسم بالزاهة والشفافية.

٤١ - ومضت تقول إن الفريق العامل يرى أن هذه المشاورة الأخيرة تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح غير أن الانضباط الذاتي لا يكفي وينبغي استكماله من خلال وضع إطار قانوني دولي وتدابير تشريعية وطنية.

٤٢ - وفيما يتعلق بمسألة المرتزقة، يتحقق الفريق العامل من المعلومات التي يتلقاها بشأن المرتزقة العاملين بشكل فردي. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة أقل شيوعاً مما كانت عليه في الثمانينات والتسعينات، إلا أنها ما زالت موجودة ويجب أن توضع في الاعتبار. ويوصي الفريق العامل بشدة الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

٤٣ - وأضافت أن الفريق العامل عقد في الآونة الأخيرة في بانكوك مشاورته الإقليمية الثالثة حول الأشكال التقليدية والجديدة لأنشطة المرتزقة وحول أنشطة الشركات العسكرية ومؤسسات الأمن الخاصة وآثارها على ممارسة حقوق الإنسان. وقد اشترك في هذه المشاورة خمسة عشر بلداً من المنطقة. وكان الهدف منها هو تكوين فكرة عن الوضع على الصعيد الوطني، ودراسة المسألة الأساسية المتعلقة بدور الدولة بوصفها الجهة الوحيدة التي تتمتع بشرعية الحق في اللجوء إلى القوة. وسوف يتم إجراء المشاورتين الإقليميتين الأخيرتين خلال عام ٢٠١٠.

وبرنامج عمل ديربان يشكّلان الإطار القانوني الأساسي للقضاء الفعال على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأشار إلى أنه يجب عدم نسيان العبودية وتجارة الرقيق، ولا سيما تجارة الرقيق عبر الأطلسي، والفصل العنصري، والاستعمار، والإبادة الجماعية، على الإطلاق، وفي هذا الصدد، يرحب بالتدابير المتخذة لتكرّم ذكرى الضحايا.

٤٩ - وترحب المجموعة بالتقدم المحرز على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وفقا للالتزامات المنبثقة عن وثائق ديربان، ويشير في هذا الصدد إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٦٣. غير أنه يشعر بالقلق بسبب تراجع الحريات، لا سيما منذ وقوع مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبصفة خاصة تصاعد التعصب الديني، ويحيط علما في نفس الوقت بالتدابير التي اعتمدها الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي لتعزيز التسامح واحترام التنوع الثقافي والديني.

٥٠ - وقال إن الفريق يرحب باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي بتوافق الآراء مما سمح للمجتمع الدولي بإعادة تأكيد التزامه بمكافحة العنصرية وإعطاء زخم جديد لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل ديربان. ويصر على أنه يقع على عاتق كل دولة مسؤولية احترام الالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية، ويعرب عن الأسف لأن بعض هذه الدول قررت عدم حضور المؤتمر.

٥١ - وأضاف أن الفريق يعترف بضرورة تعزيز فعالية الآليات الإقليمية والدولية في مكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من أجل تحسين التآزر والتنسيق والتماسك وتكامل المبادرات المتخذة، ويدعو منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما

وما هو الدور الذي تستطيع أن تلعبه هذه الكيانات في الجهود المبذولة من أجل منع الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بوظائف الدولة.

٤٧ - السيدة شاميم (رئيسة ومقررة الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير): قالت لممثلة كوبا إنها قامت في الآونة الأخيرة بزيارة رسمية للولايات المتحدة وهي تنتظر ردا من حكومة هذا البلد فيما يتعلق بمتابعة مسألة كاريليس. وأشارت كذلك إلى أن إعداد مشروع الاتفاقية يتبع ما هو منصوص عليه في القرار ذي الصلة المتخذ في مجلس حقوق الإنسان، وسوف يتم توزيع المشروع فيما بعد على الدول الأعضاء التي تستطيع تقديم ملاحظاتها عليه من أجل إدخال تعديلات عليه، بالإضافة إلى البت في متابعة العملية. وقالت إنها تأمل أن يكون المشروع جاهزا في عام ٢٠١٠. وأضافت أن المشاورات التي تم تنظيمها مع الشركات العسكرية ومؤسسات الأمن الخاصة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كانت بناءة للغاية، وأوضحت أنه يتعين أن يتم في مشروع الاتفاقية تحديد تلك المهام الأساسية للدولة التي يمكن إسنادها إلى هذه الشركات دون أن يؤدي ذلك إلى انتهاك القانون الدولي. فيتعين في الواقع معرفة الجهة التي يجب أن تتحمل مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها هذه الكيانات الخاصة عندما تتدخل في مناطق الصراع باسم دولة من الدول، وإلى أي مدى تستطيع الدول مراقبة الأنشطة التي يتم إسنادها إلى مصادر خارجية، وما هي المخاطر التي يمكن أن تشكلها الخصخصة الكاملة للحرب، إذا لم تمارس الدول رقابة كافية على الأنشطة التي تسندها إلى هذه الكيانات.

٤٨ - السيد أحمد (السودان): قال، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة تعيد التأكيد على أن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإعلان

رفيعة المستوى حول موضوع "متحدون في مكافحة العنصرية: الكرامة والعدالة الإنسانية"، بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها المفوضية التحضير لمؤتمر ديربان الاستعراضي من خلال تنظيم العديد من الأحداث التي سمحت للمنظمات غير الحكومية وللحكومات بالنظر في مجموعة واسعة من القضايا.

٥٤ - وأضاف أن الجماعة الكاريبية ترحب بالأعمال الهامة التي اضطلع بها مجلس حقوق الإنسان في هذا المجال، وتحيط علماً بمختلف القرارات المتخذة حول المسألة في دورته العاشرة. وترحب كذلك بارتياح بخطة العمل التي اعتمدها اللجنة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان من أجل وضع معايير تكميلية للاتفاقية. وعلاوة على ذلك، تؤكد الجماعة أهمية ولاية المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصر للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتعرب عن شكرها له على الجهود التي بذلها في سلسلة من المحالات، مشيرة إلى أنه شارك في مؤتمر نظمه مجلس أوروبا حول موضوع "حقوق الإنسان في المجتمعات المتنوعة ثقافياً: التحديات والآفاق". وهي متفقة مع المقرر الخاص على وجود صلات بين الفقر والعرق أو الأصل الإثني، وأن لضعف الأقليات العرقية أو الإثنية بصورة عامة أسباباً تاريخية، وأن أنظمة قائمة على الرق والتفرقة والفصل العنصري خلقت اختلالات هيكلية في التوازن تدوم حتى اليوم. وأشارت الجماعة الكاريبية إلى أن المقرر الخاص وجه النظر إلى أن الأزمة الاقتصادية الحالية أدت إلى توترات إثنية أو عرقية وقع ضحيتها المهاجرون.

٥٥ - ومضى يقول إن الجماعة الكاريبية تتفق في الرأي مع الأمين العام للأمم المتحدة من حيث أن الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي تعطي زخماً جديداً لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، وتشكل منعطفاً في الطريقة التي تتبعها منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في معالجة هذه المسائل، كما أن الوثيقة هي بمثابة نموذج لتحليل

إدارة شؤون الإعلام إلى التعريف على نحو أفضل بإعلان وبرنامج عمل ديربان فضلاً عن آليات رصدتهما.

٥٢ - السيد بارت (سانت كيتس ونيفيس): قال، متحدثاً باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، إن مسألة العنصرية والتمييز العنصري تؤثر بصفة خاصة على شعوب منطقة البحر الكاريبي، وهذه الشعوب هي أحفاد للعبيد. وأضاف أنه يرحب بالاحتفال السنوي، في ٢٥ آذار/مارس، باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي مما يوفر فرصة للتفكير في حجم هذه الظاهرة في التاريخ والتأكيد على ضرورة القيام بعمل متضافر على الصعيد العالمي من أجل القضاء على هذه الآفة. ويرحب كذلك باعتماد الجمعية العامة للقرار الذي يدعو إلى إقامة نصب تذكاري دائم لضمان أن هذه الجريمة ضد الإنسانية لن تنسى أبداً ولن تتكرر.

٥٣ - وأضاف أن الجماعة الكاريبية تحيي اليونسكو لاحتفالها باليوم الدولي لإحياء ذكرى السنة الدولية لتجارة الرقيق والقضاء عليها، ولمشروعها المعنون "طريق العبودية"، فضلاً عن مبادرتها الرامية إلى رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، ويشدد على أن الإجراء الذي اتخذته المنظمة هو بمثابة مثال على النهج المتبع الذي يرمي إلى سدّ الثغرات في معرفة هذه المسائل، كما أعلن ذلك الأمين العام. وتحيط الجماعة الكاريبية علماً بالعمل الذي تضطلع به لجنة القضاء على التمييز العنصري التي اعتمدت توصيات تتعلق بتسعة تقارير دورية للدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وأنشطتها المضطلع بها في إطار الإجراء الذي اتخذته في مجال الإنذار المبكر والاستجابة لحالات الطوارئ. وتشكر الجماعة الكاريبية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تنسيقها الاحتفال السنوي، في ٢١ آذار/مارس، باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري وتنظيمها، في ١٩ آذار/مارس، مناقشة

في ذلك شأن المقرر الخاص، بأن التدابير التشريعية تلعب بالفعل دورا هاما، غير أن هذه التدابير يجب أن تلازمها جهودا في مجال التعليم، والحوار بين الثقافات، والعمل الاجتماعي من أجل تأسيس مجتمع قائم على التعددية والتسامح واحترام الغير. وتحيط علما بمبادرات الأمم المتحدة في هذا الصدد لا سيما تحالف الحضارات ومنتدى الأديان الثلاثي الأطراف.

٥٩ - ومضى يقول إن الجماعة الإنمائية، اعترافا منها بأن الفقر والتمييز السياسي والاستبعاد وانتهاك حقوق الإنسان تؤدي إلى تفاقم العنصرية والتعصب، تشدد على أن الإجراء المتخذ لمكافحة هذه الآفات يجب أن يؤدي إلى توزيع أكثر عدالة للموارد لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، لا سيما في سياق مختلف الأزمات الحالية. وتتفق الجماعة في الرأي مع المقرر الخاص على أن هذا الإجراء يجب أن يركز على الصلات بين الطبقات الاجتماعية والأعراق أو الانتماءات الإثنية، وتشجع الجماعة جميع الحكومات على اعتماد تدابير لمعالجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عن الرق والتفرقة والاستعمار.

٦٠ - وأضاف أن الجماعة الإنمائية ترحب بعقد مؤتمر ديربان الاستعراضي، الذي كان مناسبة لإعادة تأكيد الأهمية الأساسية لإعلان وبرنامج عمل ديربان، ولتعزيز عزم الدول على تطبيق هذه الصكوك، بالإضافة إلى توجيه النظر إلى بعض المشاكل الراهنة مثل التحريض على الكراهية الدينية، وضرورة حماية حقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب، والقيود المحتملة المفروضة على حرية التعبير، والتوصية بإيجاد آلية حكومية دولية في إطار مجلس حقوق الإنسان لتعزيز وسائل مكافحة العنصرية. وترحب الجماعة أيضا باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي بتوافق الآراء، وتدعو الدول التي لم تشارك في المؤتمر إلى تقديم دعمها لهذه الوثيقة.

القضايا التي تقع ضمن اختصاص المقرر الخاص. وتحدد الجماعة الكاريبية تأكيد دعمها لأعمال فريق الخبراء العامل المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وتثني بوجه خاص عليه لمساهمته في موضوع حالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وعلى الصعيد الوطني، تحيط الجماعة الكاريبية علما بالمفاوضات الجارية في إطار منظمة الدول الأمريكية حول مشروع لاتفاقية للبلدان الأمريكية لمناهضة العنصرية وجميع أشكال التمييز تركز على حماية الحقوق الفردية، وواجبات الدول، وتنشئ آليات لتوفير الحماية.

٥٦ - وفي الختام، أشارت الجماعة الكاريبية إلى أن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يتسم بأهمية أساسية في مجتمع عالمي متحضر لا سيما بالنظر إلى التحديات المتعددة التي ينبغي التصدي لها.

٥٧ - السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال، متحدثا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إن الدول الأعضاء في الجماعة التي عانت من العبودية وتجارة الرقيق والاستعمار فهمت أنه ينبغي أن توحد جهودها لوضع حد للعنصرية والتمييز العنصري. ومما يدعو إلى الفخر أنه تم اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان في الدولة العضو في الجماعة التي عرفت نظام الفصل العنصري.

٥٨ - وأضاف أن الجماعة ترى أن العنصرية والتمييز العنصري يتعارضان مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتؤيد البيان الذي أدلى به المفوض السامي لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وقد حظرت جميع الدول الأعضاء في الجماعة العنصرية في دستورها واعتمدت صكوكها الدولية المتعلقة بمكافحة العنصرية بجميع أشكالها، فضلا عن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. والجماعة مقتنعة، شأنها

٦٣ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي قد اتخذ العديد من التدابير التشريعية والسياسية لمناهضة العنصرية، مطالبا البلدان الأعضاء بسنّ قوانين تحظر التمييز العرقي في الحياة اليومية، لا سيما على مستوى العمالة، والتعليم، والرعاية الصحية، والسكن. وقالت إن مجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والعديد من المنظمات غير الحكومية الأوروبية تضطلع بأنشطة في مجال المراقبة والإعلام والتوعية، وبأبحاث ودعم لإصلاح القوانين، في حين أن وكالة الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي تساعد البلدان، من خلال الأعمال التي تقوم بها في مجال جمع البيانات وتحليلها، على تطبيق التشريع الأوروبي لمناهضة العنصرية والتمييز. ويرفض الاتحاد الأوروبي أي تهاون، ويعتزم اتباع نهج حازم في هذا الصدد.

٦٤ - ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي دخلت حيز النفاذ منذ ٤٠ سنة، لا يتم بعد تطبيقها بشكل كامل في الممارسات، ولأن بعض البلدان لا تزال ترفض التصديق عليها من خلال إبداء تحفظات تتناقض مع أهدافها، ولأن بلدانا أخرى لا تفي بالتزاماتها المتمثلة في تقديم تقارير إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، وتنفيذ إجراءات الرصد والإنذار المبكر والإجراءات العاجلة التي نصت عليها اللجنة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى التصديق العالمي على الاتفاقية ويطلب من جميع الدول تعزيز تعاونها مع اللجنة.

٦٥ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يرحب بأن المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عمل بالتعاون مع المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير لكي يتم وضع ما قاموا به من أعمال في إطار قانوني دولي ذي صلة.

٦١ - وقال إن الجماعة الإنمائية تثنى على الدور الذي لعبته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذه العملية، وترحب بارتياح باقتراح المفوضية توجيه طلب إلى جميع الكيانات التي تتألف منها منظومة الأمم المتحدة لتضع في الاعتبار وثائق ديربان، من خلال التأكيد على أن توفر الموارد أمر ضروري لتحقيق هذه الغاية. ودعت الجماعة المفوضية إلى تقديم دعمها للدول الأعضاء من أجل استكمال الجهود التي تبذلها في هذا المجال. وتوجه نداء إلى جميع الأطراف لكي تحدد التزامها بالتعددية، وتؤكد الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأخيرا، تكرر الجماعة تأكيد التزامها في هذا الصدد، وتعلن استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي من أجل التنفيذ التام لإعلان وبرنامج عمل ديربان، فضلا عن الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي.

٦٢ - السيدة مارتينسون (السويد): قالت متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، وليختنشتاين بالإضافة إلى أذربيجان وأرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، إنه على الرغم من الحجم الذي اتخذه التمييز بجميع أشكاله، إلا أنه من الممكن مكافحته دون التعدي على الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير، وذلك من خلال تشجيع الحوار والتبادل الحر للأفكار، وتوعية الرأي العام بانتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز استقلال وسائل الإعلام. وإذا كان التحريض على العنف والكراهية ضد الأفراد أو مجموعات من الأفراد أمرا يستحق الإدانة، إلا أنه يجب عدم إلغاء حرية التعبير، فهي أحد أسس المجتمع المتسامح والديمقراطي.

٦٦ - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي شارك على نحو نشط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي، الذي تم استخدام نتائجه لتكون بمثابة الأساس في مكافحة التمييز العنصري، ويعتزم الاتحاد الأوروبي مواصلة المساهمة في أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتطبيق الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان بحيث يتم تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

٦٧ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي لا يزال غير مقتنع بضرورة اعتماد معايير تشريعية تكميلية. غير أنه إذا اتضح أن هذه المعايير ضرورية، فيجب أن تستند إلى عناصر ملموسة وتتفق مع توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أنه يجب أن تسترشد أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالمعايير التكميلية بروح من توافق الآراء، وألا تتعارض مع المعايير الدولية القائمة. ووفقا للاتحاد الأوروبي، يتعين على المجتمع الدولي أن يهتم أولا وقبل كل شيء بعدم التطبيق الحالي للمعايير الواردة في الاتفاقية وفي الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، فهذا يفسر سبب استمرار الأعمال العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب، وسبب عدم التحقيق فيها، وإفلاتها من أي عقاب.

٦٨ - السيدة فيكتوروف (الاتحاد الروسي): قالت إنها تأسف لأنه لم يتم تحقيق أية نتائج ملموسة بعد ستة أشهر من اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي التي تعبر عن إرادة المجتمع الدولي في العمل على جميع المستويات لمكافحة العنصرية.

٦٩ - وشددت على أنه نظرا لأن للعالم واجب الذكرى تجاه عشرات الملايين من ضحايا الأيديولوجيات العنصرية أثناء الحرب العالمية الثانية، يجب عليه ألا يقبل التكتف على ما حدث على صفحات تاريخه أو إعادة كتابتها، وإعادة تأهيل الأيديولوجيات العنصرية التي أدانها القانون الدولي، وإعادة تفسير أحداث وقعت في الماضي لخدمة المصالح السياسية القصيرة الأجل ولتشجيع الكراهية والتمييز العنصري والديني.

٧٠ - ووجهت النظر إلى جماعات صغيرة من النازيين الجدد التي يتزايد عددها في أوروبا، وتجند الشباب وترتكب جرائم عنصرية باسم النظام العام أو حرية التعبير. وإزاء هذه الأشكال الحديثة للعنصرية ترى أن إصدار التشريعات غير كاف، بل يجب أيضا تثقيف وتدريب الأطفال والشباب وبصورة خاصة تعليمهم التاريخ. وتطلب من الدول أن تقوم بإجراء تقييم موضوعي لحالتها فيما يتعلق بمكافحة التمييز العنصري، دون الاستسلام إلى ظاهرة الكيل بمكيالين.

٧١ - السيد تارار (باكستان): قال إن بلده، وفاء منه بالتزامه بمكافحة العنصرية، شارك على نحو نشط في إعداد الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي، التي تعبر عن الإرادة الجماعية للبلدان في مكافحة العنصرية، وتندد بالأشكال الجديدة للتمييز والتعصب، لا سيما التمييز والصور النمطية السلبية للأديان.

٧٢ - وأضاف أن باكستان تلاحظ بقلق أن التصرفات العنصرية والتصرفات القائمة على كراهية الأجانب اكتسبت زحما وشرعية جديدة، ويرى المهاجرون والأجانب والأقليات أنه يتم حرمانهم من أكثر الحقوق أساسية باسم الهوية الوطنية والأفضليات الوطنية.

٧٣ - وأضاف أن باكستان ترحب بالجهود المبذولة لتعزيز المعايير والصكوك التشريعية المعمول بها من أجل تعزيز الحماية من العنصرية، ولكنها تعرب عن الأسف لأن هذه الجهود لا تتحول إلى تدابير ملموسة. وترى أن إعداد نظام قانوني دولي أكثر صرامة أمر ضروري، وأن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالمعايير التكميلية مفيدة على نحو خاص في هذا الصدد.

٧٤ - وأضافت أن باكستان تلاحظ بقلق أن التصرفات العنصرية والتصرفات القائمة على كراهية الأجانب اكتسبت زحما وشرعية جديدة، ويرى المهاجرون والأجانب والأقليات أنه يتم حرمانهم من أكثر الحقوق أساسية باسم الهوية الوطنية والأفضليات الوطنية.

٧٥ - وأضافت أن باكستان تلاحظ بقلق أن التصرفات العنصرية والتصرفات القائمة على كراهية الأجانب اكتسبت زحما وشرعية جديدة، ويرى المهاجرون والأجانب والأقليات أنه يتم حرمانهم من أكثر الحقوق أساسية باسم الهوية الوطنية والأفضليات الوطنية.

٧٦ - وأضافت أن باكستان تلاحظ بقلق أن التصرفات العنصرية والتصرفات القائمة على كراهية الأجانب اكتسبت زحما وشرعية جديدة، ويرى المهاجرون والأجانب والأقليات أنه يتم حرمانهم من أكثر الحقوق أساسية باسم الهوية الوطنية والأفضليات الوطنية.

٧٧ - وأضافت أن باكستان تلاحظ بقلق أن التصرفات العنصرية والتصرفات القائمة على كراهية الأجانب اكتسبت زحما وشرعية جديدة، ويرى المهاجرون والأجانب والأقليات أنه يتم حرمانهم من أكثر الحقوق أساسية باسم الهوية الوطنية والأفضليات الوطنية.

٧٤ - وتعرّب باكستان عن الأسف لأن هؤلاء الذين يمارسون أسوأ أشكال العنصرية أي التحريض على الكراهية العرقية أو الدينية من خلال التصاوير النمطية السلبية للأديان أو الأعراق يفلتون من العقاب بالتستر وراء حرية التعبير والرأي من أجل انتهاك حقوق الأشخاص الذين يتبعون دينا مختلفا عن دينهم متجاهلين بذلك المعايير المتفق عليها على الصعيد الدولي.

٧٥ - السيدة شانيدزه (جورجيا): قالت إنه يجب على كل الدول مهما كان حجمها أن تطبق وتحترم أحكام القانون الدولي، وأن هذه الأحكام موجودة لحماية المصالح الشرعية للأشخاص الذين يلقيهم على الطرق الجيران الأقوياء عندما تنشب الصراعات.

٧٦ - وأشارت إلى أنه اتخذت محكمة العدل الدولية تدابير مؤقتة ذات طابع إلزامي ردا على الطلب الذي توجهت به جورجيا من أجل حماية مواطنيها من أعمال العنف التمييزية التي ارتكبتها القوات المسلحة الروسية التي تعمل بالتنسيق مع الميليشيات الانفصالية والمرترقة الأجانب.

٧٧ - وإذا تسلم بأن محكمة العدل الدولية وحدها تستطيع أن تحكم إذا كانت هذه التدابير المؤقتة قد تم تطبيقها أو عدم تطبيقها، قالت إن بلدها قدّم أدلة تثبت عدم الاحترام الكامل لأوامر المحكمة، بالإضافة إلى أنه وردت تأكيدات في تقرير الأمين العام (A/63/950) تذكر أنه تم بشكل قسري تهجير أشخاص من أصل جورجي من أبخازيا، وأن تقرير الاتحاد الأوروبي يقر بحدوث تطهير عرقي في أوسيتيا الجنوبية أثناء صراع عام ٢٠٠٨ وما بعده. وأضافت أنها تدعو إلى تعزيز النظام القانوني الدولي من خلال محكمة العدل الدولية واللجنة الثالثة.

٧٨ - السيدة ليو غومينغ (الصين): ترى أنه، نظرا للتوجهات الممنوحة والثغرات التي أبرزتها الوثيقة الختامية

٧٩ - وأضافت أن الصين التزاما منها بمكافحة العنصرية، عازمة على تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان والمشاركة بنشاط في إعداد الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي. وقد نشرت الحكومة الصينية على نطاق واسع إعلان ديربان على أراضيها الوطنية، وهي متمسكة بتوعية السكان بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب. وقد وضعت الصين في الاعتبار أحكام إعلان ديربان في خططها الوطنية في مجال التنمية وقدمت على النحو الواجب إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري تقريراً يستعرض السياسات والتدابير المعتمدة لمكافحة العنصرية.

٨٠ - ومضت تقول إن الصين تؤكد أن الحق في تقرير المصير هو حق مهم وغير قابل للتصرف وأن أي شعب يعيش تحت الاحتلال الأجنبي يتمتع بحق الكفاح من أجل سيادته واستقلاله وكرامته. ولذلك فإنها تؤيد الشعب الفلسطيني في نضاله الدؤوب من أجل تقرير مصيره، وتحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لإيجاد تسوية شاملة وعادلة لقضية فلسطين وإحلال السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط.

٨١ - السيدة بيريز ألفاريز (كوبا): قالت إن العالم مدين للملايين ضحايا العنصرية وتأسف لأن بعض البلدان لا تتضامن مع العمل الجماعي الجاري في مؤتمر ديربان

التعصب ولذلك فإنه ملتزم التزاما راسخا بمكافحة العنصرية. وتواصل الحكومة الأمريكية، علما منها بأنه لم تفز بعد في هذه المعركة، متابعة مسائل العرق والأصل الإثني والوطني. وقال إن الرئيس أوباما وقع قانونا ضد الجرائم المرتكبة بدافع من الكراهية وعزز قدرات وزارة العدل والإدارات المحلية لمنع أعمال العنف ضد الأعراق أو المجموعات الإثنية أو النساء أو أتباع أي دين ومحاكمة مرتكبي هذه الأعمال.

٨٩ - وقال إن بلده يؤكد عزمه على المشاركة في بناء عالم أكثر سلمًا وازدهارًا، ويتعاون مع البلدان الأخرى ومع الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري والصور النمطية السلبية. وأضاف أن الولايات المتحدة نظمت، على هامش دورة حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لمجلس حقوق الإنسان، اجتماعًا لممثلي الحكومات والمجتمع المدني لمعالجة الفجوات والوقوف على التقدم المحرز في مكافحة العنصرية. وأرسلت الولايات المتحدة أيضًا وفدًا إلى مؤتمر ديربان الاستعراضي، للمشاركة في المفاوضات حول مشروع الوثيقة الختامية وحتى إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من تأييد الوثيقة الختامية، لأنها رأت أن التغييرات التي تم إدخالها لم تكن كافية، إلا أن تصميمها على مكافحة العنصرية جنبًا إلى جنب مع بلدان أخرى لم يتغير.

٩٠ - السيد عطية (مصر): قال إن الحركات الجديدة المتطرفة والعنصرية والقائمة على كراهية الأجانب هي في كثير من الأحيان جزء من الديمقراطيات الراسخة التي جعلت من احترام حقوق الإنسان أحد أولوياتها السياسية والاجتماعية، ويرى أنه ينبغي مضاعفة الجهود من أجل نشر روح التسامح والتعايش السلمي وإعطاء المجتمعات المحلية الوسائل الكفيلة بالتكيف مع التنوع الثقافي في حقبة العولمة هذه.

الاستعراضي مما يمكن أن يهدد الكفاح ضد التعصب والعنصرية الذي يشكل جوهر إعلان وبرنامج عمل ديربان. غير أنها أعربت عن الأمل في أن هذه البلدان لن ترفض التقييد بالأهداف المنصوص عليها في الوثائق المرجعية.

٨٢ - وأوضحت أن جميع الكوبيين يتمتعون بنفس الحقوق وأن هذه المسألة لا تزال تشكل إحدى أولويات الحكومة الكوبية. وأعلنت أن كوبا سوف تقدم تقريرًا شاملاً إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري وفقًا لالتزاماتها في هذا المجال.

٨٣ - وأشارت بقلق إلى تشديد التدابير التمييزية والسياسات التقييدية كما يتضح ذلك في نصوص القوانين واللوائح الجديدة التي تم إصدارها في مجال الهجرة والتي تشجع على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب.

٨٤ - وقالت إنه من المؤسف أن شبكة الإنترنت والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات التي تعتبر أسلحة قوية ضد العنصرية يتم في كثير من الأحيان استخدامها لنشر أيديولوجيات عنصرية والتحريض على الكراهية.

٨٥ - وأضافت أنها توجه بصفة خاصة النظر إلى ظروف الاعتقال السيئة لسجناء غوانتانامو التي تشبه ظروف معسكرات الاعتقال.

٨٦ - وأضافت أن كوبا تطالب بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها الجولان، وتؤيد حق بورتوريكو في تقرير المصير.

٨٧ - وتطلب كوبا كذلك أن يتم على النحو الواجب محاكمة إرهابيين مثل كاريليس، وتطالب بالإفراج من السجناء الأمريكية عن المعتقلين الكوبيين الأبطال الخمسة الذين كافحوا ضد الإرهاب.

٨٨ - السيد ساميس (الولايات المتحدة): قال إن بلده الذي بُني على التنوع عرف مرارة الرق، ويدرك شرو

٩١ - وأضاف أنه يأسف أن البعض نسوا على ما يبدو أن حرية التعبير والرأي تسيران جنباً إلى جنب مع روح الحوار والتسامح والتفاهم. ومما يثير القلق أيضاً الخلط في بعض البلدان بين مكافحة الإرهاب وبين التمييز ضد عرق أو دين مما يعرض للخطر تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويتعين على الدول أن تعمل على نحو متضافر لتتدارك نقص أو غياب الأدوات القانونية التي تحظر التحريض على الكراهية والتمييز والتي تحول دون الإفلات من العقاب.

٩٢ - ومضى يقول إن مصر تعلق في هذا الصدد أهمية كبيرة على الأعمال الجارية في الوقت الراهن داخل مجلس حقوق الإنسان من أجل وضع معايير تكميلية، لا سيما أن هذه المعايير سوف تساهم في استعادة الثقة بين الشمال والجنوب حول المسائل التي تتعلق بالتمييز. ويجب على الدول من ناحيتها الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها بموجب إعلان وبرنامج عمل ديربان من أجل السماح للجميع بدون تمييز بالعيش فخورين بثقافتهم ودينهم.

٩٣ - وأضاف أن الدول يجب أن تعزز التعاون من أجل تشجيع الحوار والتفاهم المتبادل على نحو أفضل من خلال أنشطة تعليمية يتم الاضطلاع بها بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والرابطات الوطنية. ومما لا غنى عنه الدفاع عن حرية الرأي، مع الحرص على عدم تفاقم مشاعر العنصرية والكراهية، وتشجيع وسائل الإعلام على توعية السكان بالتسامح وبأضرار الصراعات.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.